المرصد

عين على الأحداث

الخميس 14 مايو 2020 | 31 صفحة | العدد 117 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

من المعارك العسكرية إلى التشابك الدبلوماسي..

الملف الليبي على طاولة الترتيبات الدّوليّة

أعين تركية على قاعدتي الوطية ومصراتة

عبد الستار حتيتة: الدولة الليبية مهددة بالغزو التركي

الاشراف: محمد بالطيب - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

التشابك الدّولي المعقّد في الملف الليبي

مجلة «المرصد»

في الوقت الذي تحشد فيه قوات حكومة الوفاق المدعومة تركيا غرب مدينة سرت حيث تتمركز قوات الجيش الليبي، تتصاعد التصريحات والتهديدات التركية التي تؤكّد على ضرورة دخول منطقتي سرت والجفرة من أجل الوصول إلى منطقة الهلال النفطي. ووسط كل هذه التطورات تزداد خطوط اللعبة الدّولية تداخلا حول الملف الليبي الذي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم. فقد تحوّل الملف من معركة اشتباك عسكري ميداني على الأرض بين طرفين ليبيين محليين إلى اشتباك دولي سياسي ودبلوماسي في نسق متسارع من التصريحات والبيانات والاتهامات المتبادلة وعلى إيقاع ترتيبات متداخلة بين مختلف الأطراف في مشهد متشابك على درجة كبيرة من التعقيد.

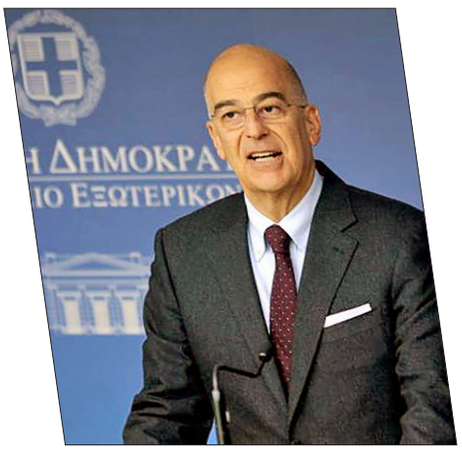

وبعد أيّام من المبادرة المصريّة التي لاقت ترحيبا دوليا وإقليميا مشجعًا في البداية ومعارضة تركية ورفضًا صريحًا من قبل حكومة الوفاق، تزايدت وضعيّة الملف الليبي تعقيدًا مع لهجة التصعيد التركي العسكرية وإعلانها على نيتها على مواصلة المعارك نحو سرت والجفرة انشاء قاعدتين عسكريتين في كل من الوطية ومصراتة.

هذه الوضعيّة زادها تعقيدا التشابك الدّولي الكبير في المواقف والتصريحات والنوايا وردود الأفعال. ففي موقف اعتبره الكثيرين مفاجأ رحّب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، باستخدام أميركا نفوذها في ليبيا ضمن مسعى وقف القتال، مشيراً إلى أن تأثير الولايات المتحدة على طرفي الصراع هناك سيكون إيجابيا.

هذه «الايجابية» المتبادلة بين «القطبين» الأمريكي والروسي في الملف الليبي، زادت من التصعيد الديبلوماسي بين تركيا في فرنسا، حيث أصدرت الخارجية الفرنسية، الاثنين بيانا قالت فيه، إن التدخل الأجنبي المستمر في ليبيا، وخاصة تكثيف الدعم التركي، غير مقبول ولا بد أن ينتهي.

وأضافت أن حكومة الوفاق الوطني في ليبيا تواصل الهجوم بدعم تركي «هائل»، رغم الموافقة على بحث وقف إطلاق النار. وأفادت الخارجية في بيان بأن «فرنسا تدين أي تدخل أجنبي في ليبيا دون استثناء.

وتابعت بالقول «اليوم، وعلى الرغم من أن المعسكرين الليبيين اتفقا على الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار، فإن الهجوم الذي تقوده القوات المؤيدة لحكومة الوفاق الوطنية مستمر، بدعم كبير من تركيا في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم

> تحوّل الملف الليبي من معركة اشتباك عسكري ميداني على الأرض بين طرفين ليبيين محليين إلى اشتباك دولي سياسي ودبلوماسي في نسق متسارع من التصريحات البيانات والاتهامات المتبادلة وعلىً إيقاع ترتيبات متداخلة بين مختلف الأطراف في مشهد متشابك على درجة كبيرة من التعقيد.

المتحدة.

وأكدت «أن التدخل الأجنبي، ولا سيما تكثيف الدعم التركي، أمر غير مقبول، ويجب أن يتوقف.

هذا البيان ردّت عليه الخارجيّة التركيّة ببيان صدامي وتصعيدي، بعد يوم واحد، قالت فيه إن فرنسا تلهث وراء خطط سوداوية في ليبيا كما تفعل في سوريا، وتعمل لمصلحة بعض دول المنطقة، وفق نص البيان.

وفي المقابل وعلى ايقاع الموقف الفرنسي أكد وزير خارجية اليونان، نيكوس دندياس، في الوقت ذاته، أن «الاتحاد الأوروبي يدين الانتهاكات التركية في ليبيا». وقال دندياس إن «مذكرة التفاهم التي تتذرع بها أنقرة للتدخل في ليبيا مرفوضة».

كما دعا المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن جوزيب بوريل، في نفس اليوم الاثنين، تركيا إلى «خفض التصعيد» في ليبيا وإلى «العودة إلى خيار الشراكة الحقيقية» مع الاتحاد الأوروبي.

غير أنّ أعلن الاتحاد الأوروبي،أعلن الاربعاء (بعد ذلك بيومين) أن تركيا تعطل عملية «إيريني» في المتوسط، بحسب ما نقلت مصادر إعلاميّة.

أما عربيا، فقد سافر رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، الجزائر، في زيارة لأجل التباحث بشأن الأزمة الدائرة في البلاد، وقد تم جرى استقبال عقيلة صالح من قبل رئيس البرلمان الجزائري، سليمان شنين، ووزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم.

وجاءت زيارة صالح بعد تصريحات للرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، قال فيها إن بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء في ليبيا، «ليست لدينا أطماع توسعية أو اقتصادية في ليبيا كل ما نريده هو وقف الاقتتال».

وتابع: «ما سنخسره في حروب نحن في غنى عنها نفضل استغلاله في تنميتنا المحلية بدل الخسائر العسكرية التي قد تسببها المشاركة العسكرية خارج الحدود

> هذه الوضعيّة زادها تعقيدا التشابك الدّولي الكبير في المواقف والتصريحات والنوايا وردود الأفعال. ففي موقف اعتبره الكثيرين مفاجأ رحّب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، باستخدام أميركا نفوذها في ليبيا ضمن مسعى وقف القتال، مشيراً إلى أن تأثير الولايات المتحدة على طرفي الصراع هناك سيكون إيجابيا.

بعيدا عما ينصه الدستور». وأشار تبون إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي يمكنها جمع الفرقاء الليبيين، وأن كلا من قائد الجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، عبروا عن استعدادهم لقبول وساطة جزائرية.

وقال الرئيس الجزائري: «يمكننا التعاون مع دول الجوار سواء مصر أو تونس من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية».

ونوه قائلا: «قراراتنا صرحنا بها في مؤتمر برلين، وعدة دول خالفت القرارات المتخذة من خلال إدخال السلاح لليبيا والمساهمة في إشعال نار الفتنة بين الليبيين».

هذا التشابك وهذه المواقف المتواترة، وصلت حتى إلى طهران حيث أعلنت إيران إنها تتشارك وجهات نظر مع تركيا بشأن سبل حل الأزمة الليبية، معربة عن دعمها لحكومة الوفاق الوطني.

وقال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مؤتمر صحفي مشترك بأنقرة مع نظيره التركي، مولود تشاووش أوغلو، أمس الاثنين: «نسعى لأن يكون هناك حل سياسي للأزمة الليبية تنهي الحرب الأهلية».

وأضاف «ندعم الحكومة الشرعية في ليبيا، وهي قادرة على إنهاء الحرب الدائرة. لدينا وجهات مشتركة مع الجانب التركي بشأن سبل إنهاء الأزمة في ليبيا واليمن».

ويبدو المشهد الليبي كشبكة متداخلة من المواقف والتناقضات والالتقاء حول مواقف جزئية وكليّة في بعض النقاط. بل تحوّلت الأزمة الليبية في بعض التشابكات إلى جزء من ترتيبات أخرى لملفات أخرى تقع في مناطق أخرى من العالم، ولصراعات جانبية إقليمية ذات بعد وعمق اقتصادي مثل غاز المتوسّط، أو حتى ليبية محليّة حول الثروات النفطية وأسواقها الواعدة اقتصاديًا وماليًا.

هذه «الايجابية» المتبادلة بين «القطبين» الأمريكي والروسي في الملف الليبي، زادت من التصعيد الديبلوماسي بين تركيا في فرنسا. حيث أصدرت الخارجية الفرنسية، الاثنين بيانا قالت فيه، إن التدخل الأجنبي المستمر في ليبيا، وخاصة تكثيف الدعم التركي، غير مقبول ولا بد أن ينتهي.

ويبدو المشهد الليبي كشبكة متداخلة من المواقف والتناقضات والالتقاء حول مواقف جزئية وكليّة في بعض النقاط. بل تحوّلت الأزمة الليبية في بعض التشابكات إلى جزء من ترتيبات أخرى لملفات أخرى تقع في مناطق أخرى من العالم، ولصراعات جانبية إقليمية ذات بعد وعمق اقتصادي مثل غاز المتوسّط، أو حتى ليبية محليّة حول الثروات النفطية وأسواقها الواعدة اقتصاديًا وماليًا.

رفض دولي متصاعد للعربدة التركية في ليبيا

عبدالباسط غبارة

بعد مضي أكثر من ثلاثة قرون من الاستعمار العثماني لليبيا، وجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في حكومة الوفاق الليبية التي تسيطر عليها جماعة «الاخوان» الموالية لأنقرة بوابة للعودة رسمياً إلى البلاد، تحت تعلة دعم اتفاق «الصخيرات» فيما تسارعت تحركاتها العسكرية عبر ارسال السلاح والمرتزقة والجنود ناهيك عن الارهابيين الموالين لها في محاولة لتأجيج المزيد من الحروب بما يضمن لها الخروج بحزمة مكاسب تمكنها من رسم خريطة البلد الغني بالنفط، على نحو يخدم مصالحها.

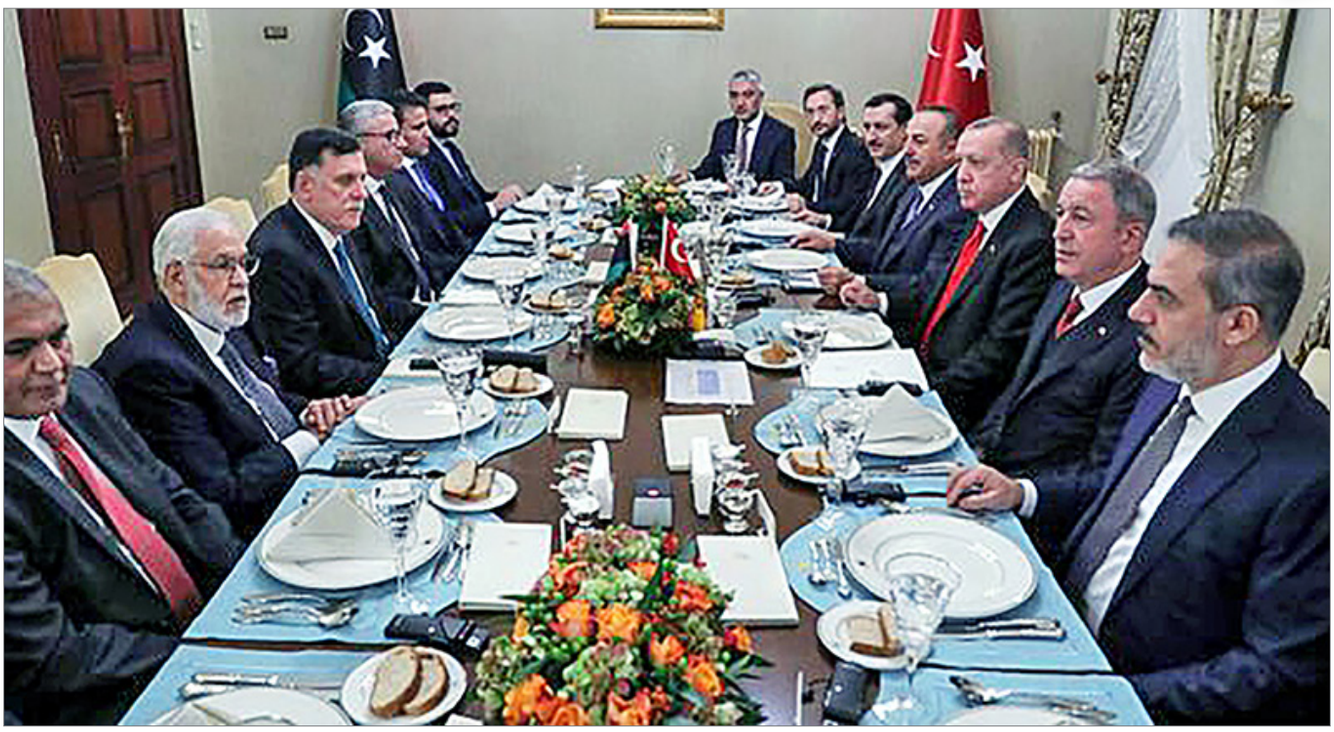

في الرابع من أبريل/نيسان 2019، أطلق الجيش الوطني الليبي عملية «طوفان الكرامة» العسكرية بهدف انهاء سطوة المليشيات المسلحة والقضاء على العناصر الارهابية، وسارعت حكومة الوفاق لحشد قواتها وعقد تحالفات لصد الجيش الليبي الذي نجح في السيطرة على عدة مواقع استراتيجية وتمكن من الوصول الى مناطق قريبة من وسط العاصمة، لكن دخول تركيا في الصراع الليبي لدعم حكومة الوفاق ساهم في إطالة أمد الحرب.

لئن كانت تركيا قد ادعت أنها تبتغي من تدخلها العسكري السافر دعم الاتفاق السياسي حول ليبيا، فإنها سارعت مبكراً بإرسال إمدادات عسكرية إلى حكومة الوفاق بعد أن كانت ترسل شحنات السلاح لمليشيات مناوئة لها. وهي خطوة تتجاهل الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، وهذا، فضلاً عن ارسالها لآلاف من المرتزقة الموالين لها من سوريا بالاضافة الى عناصر «داعش» والقاعدة» الارهابيين.

وبدأت أنقرة التخطيط لوضع أقدامها في ليبيا عبر توقيع مذكرتي تفاهم بين رئيس حكومة الوفاق فائز السراج والرئيس رجب طيب إردوغان، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الأولى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، والثانية بتحديد مناطق الصلاحية البحرية في البحر المتوسط.وعقب ذلك سارع البرلمان التركي، للمصادقة على مشروع قرار يسمح بإرسال قوات عسكرية مدة عام لمساندة حكومة الوفاق في مواجهة الجيش الوطني الليبي.

وقوبلت المخططات التركية في ليبيا برفض محلي واسع وتنديد دولي خاصة من الدول الاقليمية، وتعالت الأصوات الدولية منادية بكبح التدخل التركي العسكري في الصراع الليبي وما يشكله من تهديد لجهود السلام في ليبيا لاسيما أن أنقرة مستمرة في إرسال الفصائل السورية المتشددة للقتال في صف حكومة الوفاق في طرابلس.

وفي هذا الإطار ندد وزراء خارجية مصر واليونان وقبرص وفرنسا، في مايو/أيار الماضي، بشدة بالتدخل العسكري التركي في ليبيا، داعين تركيا من جديد إلى

> بدأت أنقرة التخطيط لوضع أقدامها في ليبيا عبر توقيع مذكرتي تفاهم بين رئيس حكومة الوفاق فائز السراج والرئيس رجب طيب إردوغان، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الأولى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، والثانية بتحديد مناطق الصلاحية البحرية في البحر المتوسط

الاحترام الكامل لحظر السلاح الأممي ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من سوريا إلى ليبيا، معتبرين أن الانتهاكات التركية تشكل تهديدا لاستقرار دول جوار ليبيا في أفريقيا وأيضا في أوروبا.

وجاء هذا التنديد عقب اجتماع عقده وزراء خارجية مصر وقبرص واليونان وفرنسا إضافة إلى وزير الخارجية الإماراتي، وشدد الوزراء أيضا على أن مذكرتي التفاهم الموقعتين في نوفمبر/تشرين الثاني بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط تنتهك الحقوق السيادية للدول المعنية ولا تتفق مع قانون البحار ولا يمكن أن تترتب عليها أي آثار قانونية تخص الدول الثالث، كما تُقوضان الاستقرار الإقليمي.

ووصفت تركيا البيان الدولي المشترك متناسية اعتداءاتها الصارخة في ليبيا وسوريا وانتهاكاتها في المياه الدولية الإقليمية بالمتوسط، «بأنه نموذج للنفاق».فيما عتبرت حكومة الوفاق أن البيان «تدخلا سافرا وتزييفا للحقائق لا يمكن قبوله» على حد قولها.وه ما أعتبر محاولة من حكومة السرج لصرف الأنظار عن انتهاكاتها واتهامها مرارا من قبل مجلس النواب الليبي بتمهيد الطريق لتركيا «لاحتلال الأراضي ليبيا» وتغذية العنف وسفك دماء الليبيين.

ورغم التحذيرات الدولية واصل أردوغان عبثه بأمن ليبيا، ضاربا مناشدات العالم بوقف القتال في ليبيا عرض الحائط، وتسارعت وتيرة التحركات التركية عبر ارسال المزيد من المرتزقة والجنود والطائرات المسيرة والاسلحة دون جدوى حيث منيت المليشيات ومرتزقة أردوغان بخسائر كبيرة فسما واصل الجيش الليبي تقدماته في محاور العاصمة وبسط سيطرته على مدينة سرت في يناير الماضي.

وحاول الرئيس التركي استغلال انشغال أغلب دول العالم بانتشار فيروس كورونا، لتدارك خسائره العسكرية والمادية في ليبيا وإعادة التموقع في العاصمة طرابلس بنشر مزيد من القوات والمعدات

رغم التحذيرات الدولية واصل أردوغان عبثه بأمن ليبيا، ضاربا مناشدات العالم بوقف القتال في ليبيا عرض الحائط، وتسارعت وتيرة التحركات التركية عبر ارسال المزيد من المرتزقة والجنود والطائرات المسيرة والاسلحة دون جدوى حيث منيت المليشيات ومرتزقة أردوغان بخسائر كبيرة فسما واصل الجيش الليبي تقدماته في محاور العاصمة وبسط سيطرته على مدينة سرت في يناير الماضي.

العسكرية وإرسال المزيد من المقاتلين السوريين والجنود الأتراك. وأكدت تقارير إعلامية تسهيل أنقرة انتقال الدواعش ونظرائهم من الإرهابيين والمُتطرفين من سوريا إلى ليبيا، وقد هدد أردوغان في مقال نشر في مجلة ببوليتيكوآ مؤخرا من أن التنظيمات «الإرهابية» ستجد موطئ قدم لها في أوروبا إذا سقطت حكومة الوفاق الوطني الليبية التي يدعمها.

ولم يجد الرئيس التركي بدا من اقحام بارجاته وطائراته في الحرب ضد الجيش الليبي، وهو ما مكن الميليشيات المسلحة من السيطرة على عدد من مدن الغرب الليبي على غرار صبراتة وصرمان والعجيلات، وعقب ذلك سقطت قاعدة عقبة بن نافع «الوطية» بعد استهدافها لعدة أسابيع من قبل البارجات التركية والطائرات المسيرة.

وفي ظل الظغوط الدولية لوقف اطلاق النار، أعلن الجيش الوطني الليبي انسحابه من محاور العاصمة طرابلس تمهيدا للدخول في مفاوضات جديدة لكن حكومة الوفاق وبأوامر من تركيا واصلت عملياتها العسكرية واقتحمت مدينة ترهونة التي انسحب منها الجيش الليبي لتجنيبها الدمار.ومارست الميليشيات ومرتزقة أردوغان جرائم وانتهاكات بشعة في مدينة ترهونة على غرار ما شهدته مدن الأصابعة وصرمان وغريان وغيرها.

ومع تسارع وتيرة الصراع في ليبيا، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت 06 يونيو 2020، مبادرة سياسية لإنهاء الصراع المحتدم في ليبيا، تمحورت حول ضرورة إنهاء القتال، وقطع الطريق على المقاتلين الأجانب، بالإضافة إلى تفكيك الميليشيات، وتسليم أسلحتهم، وانخراط جميع الأطراف في جهود تشكيل مجلس رئاسي جديد يمثل الأقاليم الليبية الثلاثة وبشروط يتفق عليها الجميع.

وحضيت المبادرة بدعم دولي واسع حيث سارعت الدول الأوروبية والعربية للترحيب بها والاعلان عن دعمها فيما سارعت قطر وتركيا لانتقادها في موقف يكشف سوء النية الذي تحمله هذه الدول تجاه ليبيا حيث تسعى لاستمرار مسلسل الاقتتال الذي سيسمح لأنقرة بمزيد التوغل في ليبيا لهثا وراء ثرواتها النفطية فيما تسعى قطر لدعم حلفائها في تنظيم «الاخوان» لخدمة أجنداتها المشبوهة التي تستهدف الدول العربية.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل سرعت تركيا من عملياتها العسكرية لاستهداف مدينة سرت الليبية، وشنت القوات الموالية لحكومة الوفاق بدعم من آلاف المرتزقة والارهابيين الموالين لتركيا هجوما على مدينة سرت، عشية اعلان مبادرة القاهرة، وقد أسفر عن سقوط مايقارب الـ 50 قتيل بين صفوفهم إضافة إلى أسر عدد كبير من قوات الوفاق بينهم مرتزقة سوريين، ناهيك عن تدمير عدد كبير من الآليات والعربات العسكرية.

وتعتبر سرت ذات أهمية كبرى بسبب موقع المدينة الاستراتيجي، حيث تقع بين طبرق شرقا وطرابلس غربا، وتعتبر مفتاح السيطرة على ليبيا بكاملها، لكونها نقطة التقاء كافة ربوع المناطق الليبية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وقربها من موانئ وآبار النفط الرئيسية الثلاثة البريقة ورأس لانوف والسدرة، فضلا عن أنها تقع في إحدى المناطق الغنية بالنفط بين حقول سرت ومرادة وزلة.

ويأتي اصرار حكومة الوفاق على مهاجمة سرت استقواءا بالدعم التركي الكبير الذي تحضى به بعد أن باتت أنقرة المدير الفعلي للعمليات العسكرية مستخدمة أحدث تكنولوجيات «الناتو» العسكرية ومعولة على آلاف من المرتزقة والارهابيين المدربين تدريبا عاليا.وقد نجح الخليط الخطير من المقاتلين في اجتياح مدن الساحل الغربي وصولا الى مدينة ترهونة.

وتسعى تركيا لتعزيز وجودها في ليبيا، إذ كشف مصدر تركي عن مساعي بلاده لاستخدام قاعدتي الوطية الجوية ومصراتة البحرية العسكريتين في ليبيا، مما يعني تثبيتا لوجود أنقرة في البلد الذي تمزقه الحرب، ويضع قدما لها في منطقة جنوبي المتوسط.وقال: «استخدام تركيا لقاعدة الوطية على جدول الأعمال»، متحدثا عن أنه «من المحتمل أن تستخدم بلاده أيضا قاعدة مصراتة البحرية.

ولم تتخذ قرارات نهائية بعد بشأن الاستخدام التركي العسكري المحتمل للقاعدتين، بحسب «رويترز»، كما لم يتضح رد حكومة الوفاق التي تتلقى والميليشيات الموالية لها دعما كبيرا من أنقرة.وأكد مراقبون أن حكومة السراج لا تملك قرار

> يأتي التقرب التركي لأمريكا مع تزايد الانتقادات الدولية للسياسة العدوانية لأنقرة في ليبيا والتي وصلت حد التنافر بينها وبين روسيا احدى أبرز القوى الحاضرة في الساحة الليبية.وبدا هذا التنافر واضحا خاصة في أعقاب الغاء روسيا، الأحد الماضي، زيارة كانت مقررة لوزير خارجيتها، سيرغي لافروف، ووزير دفاعها سيرغي شويغو، إلى مدينة إسطنبول لمناقشة تطورات الوضع في ليبيا مع المسؤولين الأتراك.

الرفض أو القبول فعمليا تركيا هي الحاكم الفعلي في طرابلس وهو ما يعني أن مخططاتها للتمركز في ليبيا لا تقبل النقاش.ويشير هذا التحرك الى مدى أطماع أنقرة التي جعلتها في مرمى الانتقادات الدولية.

وفي محاولة لكسب الود الامريكي تجاه سياسته العدوانية في ليبيا، أعلن الرئيس التركي، أنه سيبدأ «عهدا جديدا» في العلاقات مع الولايات المتحدة بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 8 يونيو.وقال أردوغان في مقابلة مع تلفزيون بآتي.آر.تي.آ الرسمي ، بقد تبدأ حقبة جديدة بين تركيا والولايات المتحدة بعد مكالمتنا الهاتفية. اتفقنا على بعض القضايا المتعلقة بالتطورات هناك، وقرر الجانبان مواصلة التعاون الوثيق فيما يخص تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

ويأتي التقرب التركي لأمريكا مع تزايد الانتقادات الدولية للسياسة العدوانية لأنقرة في ليبيا والتي وصلت حد التنافر بينها وبين روسيا احدى أبرز القوى الحاضرة في الساحة الليبية.وبدا هذا التنافر واضحا خاصة في أعقاب الغاء روسيا، الأحد الماضي، زيارة كانت مقررة لوزير خارجيتها، سيرغي لافروف، ووزير دفاعها سيرغي شويغو، إلى مدينة إسطنبول لمناقشة تطورات الوضع في ليبيا مع المسؤولين الأتراك.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان إنه جرى تأجيل الزيارة، مشيرة إلى أنه :»تم الاتفاق على تحديد موعد لاحق لزيارة الوزيرين».فيما قالت وزارة الخارجية التركية إن الوزير مولود جاويش أوغلو ونظيره الروسي سيرجي لافروف قررا تأجيل المحادثات خلال مكالمة هاتفية اليوم الأحد .ولم تذكر الوزارة سبب إلغاء الزيارة التي كانت مقررة الأحد ، لكن الخطوة قد تشير إلى استمرار الخلافات بين الدولتين في الملف الليبي.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نبه نظيره التركي رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي سابق، إلى ضرورة وقف إطلاق النار في ليبيا في أقرب وقت ممكن واستئناف الحوار بين الفرقاء الليبيين.وذكر الكرملين في بيان أوردته وكالة أنباء (تاس) الروسية في نسختها باللغة الإنجليزية، أن الرئيس بوتين بحث مع أردوغان الوضع في ليبيا، حيث أعرب عن قلقه حيال الاشتباكات المسلحة التي أسفرت عن سقوط ضحايا كثيرين وتسببت في خسائر فادحة في ليبيا. وأكد بوتين ضرورة استئناف الحوار

> في وقت سابق، أكد وزير خارجية فرنسا، جان إيف لو دريان، في مقابلة مع صحيفة «لاكروا»، تأكيده على أن تركيا تعرض الأمن الأوروبي للخطر بإرسال «مقاتلين سوريين» إلى ليبيا. وكانت الرئاسة الفرنسية اعتبرت الأحد أن التدخلات التركية في ليبيا «غير مقبولة»، مؤكدة أنّ «فرنسا لا يمكنها السماح بذلك».

بين الفرقاء الليبيين بناء على قرارات مؤتمر برلين الدولي الذي عُقد في 19 يناير والذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 2510 وبناء على المبادرات الأخرى الرامية إلى التسوية السياسية والدبلوماسية للصراع.حيث يشدد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510 على الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة ووحدة الأراضي الليبية.

سياسة أنقرة العدوانية في ليبيا جعلتها أيضا في مواجهة مع الاتحاد الأوروبي خاصة بعد أزمة منع تركيا لقوات يونانية تابعة لعملية «إيريني» الأوروبية من تفتيش سفينة شحن محملة بالأسلحة متجهة إلى الميليشيات المسلحة في ليبيا.وقال الاتحاد الأوروبي، الخميس 11 يونيو، إن سفنا حربية تركية منعت عمليات المهمة الأوروبية «إيرني» من مراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا هذا الأسبوع في البحر المتوسط.

وأكدت دائرة العمل الخارجي التابعة للاتحاد الأوروبي، أنه تم منع عملية الكتلة الأوروبية لمراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، من القيام بعملها هذا الأسبوع.وأكد المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بيتر ستانو وقوع الحادث في المياه الدولية قبالة سواحل ليبيا. وقال المتحدث اليوم الخميس إنه تم منع القوات اليونانية من تفتيش سفينة شحن مشبوهة أبحرت من تركيا كانت في طريقها إلى ليبيا.

وذكر مصدر أوروبي أنه تم إبلاغ الأمم المتحدة بالحادث وظروفه وستتم متابعة القضية. كما تم الحصول على صور التقطت بالأقمار الاصطناعية ومعلومات استخباراتية لتبرير تدخل السفن التابعة لعملية «إيريني».وطلب الاتحاد الأوروبي وقف التدخلات الأجنبية في النزاع في ليبيا وانسحاب المرتزقة ومعداتهم للتوصل إلى حل سياسي. ويأتي منع تفتيش السفينة التركية بالتزامن مع تواصل الحديث عن تدفق السلاح من تركيا الى ليبيا لدعم المليشيات والمرتزقة في مخالفة سافرة للقرارات الدولية التي تحظر تدفق السلاح إلى البلاد.وكشف موقع «إيطاليا رادار» العسكري، في وقت سابق توجه 3 طائرات شحن عسكرية تركية وسفينة على متنها أسلحة إلى غرب ليبيا.

أزمة تركيا مع الدول الأوروبية، باتت أكثر وضوحا مع تصاعد الانتقادات الفرنسية للدور التركي المشبوه في ليبيا والمنطقة،

> يشير مراقبون الى أن تركيا تسعى لتحويل ليبيا الى ملاذ جديد للتنظيمات الارهابية وخاصة «داعش» خدمة لأجنداتها التي تقوم على نشر الفوضى في المنطقة بما يسمح لها بمزيد نهب الثروات الليبية لتدعيم اقتصادها المتهالك.ويؤكد هؤلاء الى أن التوصل الى تسوية سياسية شاملة في ليبيا يبقى رهين قدرة المجتمع الدولي على كبح جماح الأطماع التركية وانهاء محاولاتها لغزو الأراضي الليبية.

وآخر هذه الانتقادات جاء على لسان مسؤول بوزارة الدفاع الفرنسية، الأربعاء 17 يونيو 2020، حيث قال إنه ينبغي لحلف شمال الأطلسي «الناتو» ألا يدفن رأسه في الرمال فيما يتعلق بتصرفات تركيا الأخيرة تجاه أعضائه.واتهم المسؤول الفرنسي، الذي تحدث قبيل قمة لوزراء دفاع الحلف، البحرية التركية بالتحرش بسفينة حربية فرنسية تنفذ مهمة للحلف.

وفي وقت سابق، أكد وزير خارجية فرنسا، جان إيف لو دريان، في مقابلة مع صحيفة «لاكروا»، تأكيده على أن تركيا تعرض الأمن الأوروبي للخطر بإرسال «مقاتلين سوريين» إلى ليبيا. وكانت الرئاسة الفرنسية اعتبرت الأحد أن التدخلات التركية في ليبيا «غير مقبولة»، مؤكدة أنّ «فرنسا لا يمكنها السماح بذلك».

وقال الإيليزيه إن الرئيس إيمانويل ماكرون تحادث مع نظيره الأميركي دونالد ترامب بشأن التدخلات التركية واعدا بالتحرك خلال الأسابيع القادمة.واعتبرت فرنسا أن تركيا تستغل وضعها ضمن حلف شمال الأطلسي، مشددة على أن هذا أمر ترفضه باريس وسوف تناقشه مع أعضاء الحلف الفاعلين في الملف.وأضاف الإيليزيه أن «الأتراك يتصرفون بطريقة غير مقبولة من خلال الاستفادة من الناتو وفرنسا لا يمكنها التغاضي عن هذا». كما وصف البيان التحركات في ليبيا بالطموح الإقليمي التركي في المنطقة.

وأمام حجم الانتقادات الفرنسية وجهت تركيا اتهاما غاضبا لباريس، زاعمة إنها هي من يقوم بتصعيد الأزمة في ليبيا وانتهاك قرارات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي من خلال تأييد الجيش الوطني الليبي.ويمثل هذا التصعيد فصلا جديدا من الحرب الكلامية الدائرة بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي واللذين يختلفان حول سلسلة من القضايا من بينها ليبيا.

وليست فرنسا وحدها من تنتقد التدخلات التركية في ليبيا وتشعر بالقلق من تداعياته على أمن المنطقة لكنها الاكثر صراحة وقوة في مواجهة للانتهاكات

> سياسة أنقرة العدوانية في ليبيا جعلتها أيضا في مواجهة مع الاتحاد الأوروبي خاصة بعد أزمة منع تركيا لقوات يونانية تابعة لعملية «إيريني» الأوروبية من تفتيش سفينة شحن محملة بالأسلحة متجهة إلى الميليشيات المسلحة في ليبيا.وقال الاتحاد الأوروبي، الخميس 11 يونيو، إن سفنا حربية تركية منعت عمليات المهمة الأوروبية «إيرني» من مراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا هذا الأسبوع في البحر المتوسط.

التركية خاصة وان تهديد الجماعات الإرهابية يقترب من حدودها.وتجد تركيا نفسها في موقف محرج بعد أن اتفقت القوى الدولية والاقليمية على اتهامها صراحة بالتسبب في الأزمة التي تعيشها ليبيا نظرا لتورط أنقرة في نقل الأسلحة والمرتزقة بهدف دعم الميليشيات المسلحة والتصدي لكل محاولات ايجاد فرصة للحلول السلمية.

وقال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير حسام زكي، إن تركيا وإيران تشعلان نار الفتنة في المنطقة، عبر تكوين ودعم الميليشات وتأليب الطوائف، وذلك في وقت تتزايد فيه الانتقادات الموجهة لتركيا إزاء تدخلها في ليبيا.وطالب زكي، في تصريحات لوكالة «أنباء الشرق الأوسط»، بضرورة «وقف إطلاق النار واستئناف المسار السياسي للتوصل إلى ترتيبات تعيد الأمن والاستقرار إلى ليبيا.

وأكد أن تدخل تركيا في الشؤون العربية وجلبها مقاتلين وإرهابين أجانب إلى الأراضي الليبية مرفوض ومدان عربيا، مشيرا إلى أن أنقرة تختبئ وراء اتفاقها مع حكومة الوفاق الليبية لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية.وقال إن الوضع في ليبيا يحظى باهتمام كبير على مستوى الجامعة العربية؛ باعتباره يؤثر على الأمن والاستقرار ليس في ليبيا فقط ولكن في منطقة شمال إفريقيا خاصة دول الجوار، مصر وتونس والجزائر».

وتواصل تركيا مد أذرعها التخريبية لتشعل أزمات في البلدان العربية، فمؤخرا بدأت أنقرة عملية عسكرية في شمال العراق أسمتها «مخلب النسر» دون اكتراث بسيادة العراق الذي ندد فورًا بالانتهاك التركي المباغت.ومن العراق الى سوريا وصولا الى ليبيا يحاول النظم التركي استغلال الأوضاع الامنية للمنطقة لنشر مخالبه هنا وهناك لهثا وراء أطماعه وأحلامه التوسعية معولا في ذلك على أتباعه خاصة جماعة «الاخوان».

ويشير مراقبون الى أن تركيا تسعى لتحويل ليبيا الى ملاذ جديد للتنظيمات الارهابية وخاصة «داعش» خدمة لأجنداتها التي تقوم على نشر الفوضى في المنطقة بما يسمح لها بمزيد نهب الثروات الليبية لتدعيم اقتصادها المتهالك.ويؤكد هؤلاء الى أن التوصل الى تسوية سياسية شاملة في ليبيا يبقى رهين قدرة المجتمع الدولي على كبح جماح الأطماع التركية وانهاء محاولاتها لغزو الأراضي الليبية.

قال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير حسام زكي، إن تركيا وإيران تشعلان نار الفتنة في المنطقة، عبر تكوين ودعم الميليشات وتأليب الطوائف، وذلك في وقت تتزايد فيه الانتقادات الموجهة لتركيا إزاء تدخلها في ليبيا.وطالب زكي، في تصريحات لوكالة «أنباء الشرق الأوسط»، بضرورة «وقف إطلاق النار واستئناف المسار السياسي للتوصل إلى ترتيبات تعيد الأمن والاستقرار إلى ليبيا.

أعين تركية على الوطية ومصراتة..

بوابة أدروغان للسيطرة على ثروات الليبيين

رامي التلغ

تواصل تركيا تدخلاتها في الشأن الليبي، فبعد الدعم العسكري لحكومة فايز السراج، والزجّ بأسلحة ومقاتلين مرتزقة في المعارك أمام الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، تسعى أنقرة إلى إنشاء قاعدتين عسكريتين في ليبيا الأولى جوية في الوطية بطرابلس، والأخرى بحرية في مصراتة.

فقد نقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن مصدر تركي كشفه أن أنقرة وحكومة الوفاق الليبية تبحثان إمكانية استخدام تركيا قاعدتين عسكريتين في ليبيا، في تثبيت لوجود تركي دائم في منطقة جنوب المتوسط.

ولم تُتخذ قرارات نهائية بعد بشأن الاستخدام التركي العسكري المحتمل لقاعدة مصراتة البحرية وقاعدة الوطية الجوية، التي استعادت حكومة الوفاق، المدعومة من تركيا، السيطرة عليها مؤخراً.

وتشير تركيا أيضا إلى إمكانية إبرام صفقات مع طرابلس في مجالي الطاقة والبناء فور انتهاء القتال. ودفعت حكومة الوفاق الوطني قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الى نوع من التراجع خلال الأسابيع القليلة الماضية، مما حول دفة صراع استمر 14 شهرا وأدى لتشريد نحو 200 ألف شخص. وتقول كل الأطراف إنها تريد هدنة، لكن اشتباكات عنيفة اندلعت قرب مدينة سرت الساحلية التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي والقريبة من موانئ رئيسية لتصدير الطاقة على ساحل البحر المتوسط.

وقال مسؤول تركي آخر إن روسيا وتركيا أجلتا محادثاتهما عالية المستوى بشأن ليبيا، كان من المقرر إجراؤها في اسطنبول الأحد، بسبب خلاف يتعلق بمسعى حكومة طرابلس لاستعادة السيطرة على سرت. وقال المصدر إن «استخدام تركيا للوطية على جدول الأعمال».

وأضاف «وقد يكون من الممكن أيضا أن تستخدم تركيا قاعدة مصراتة البحرية».

> نقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن مصدر تركي كشفه أن أنقرة وحكومة الوفاق الليبية تبحثان إمكانية استخدام تركيا قاعدتين عسكريتين في ليبيا، في تثبيت لوجود تركي دائم في منطقة جنوب المتوسط.

ولدى تركيا قاعدة عسكرية في قطر وأرسلت المزيد من القوات إليها في عام 2017 .

وتعد قاعدة الوطية الجوية ذات مكانة استراتيجية فى مسار الصراع بالمنطقة الغربية، وهى تبعد عن الحدود التونسية 72 كيلومترا، وعن مطار طرابلس الدولي 75 كيلومترا.

ويوضح مراقبون أن أنقرة تسعى إلى نشر طائرات مسيرة ومنظومات دفاع جوى تركية فى الوطية، ما قد يمكن القوات المتواجدة فيها من تنفيذ طلعات جوية منها على محاور الاشتباكات، حيث توفر غطاء جويا للقوات المتواجدة على الأرض.

إلى جانب ذلك، فانطلاقا من القاعدة، يمكن تنفيذ عمليات قتالية جوية ضد أهداف عسكرية بمحيط ليبيا وليس فى طرابلس فقط.

فيما أن إنشاء قاعدة بحرية فى مصراتة يمكن أن يمثل مصدر قوة لحكومة أردوغان فى البحر الأبيض المتوسط، لمساعدة أنقرة على إنشاء قوة مهام بحرية قبالة السواحل الليبية، وبالتالي السيطرة على النفط الليبي، ومواصلة خطط التنقيب عن الغاز فى البحر المتوسط.

> قال مسؤول تركي آخر إن روسيا وتركيا أجلتا محادثاتهما عالية المستوى بشأن ليبيا، كان من المقرر إجراؤها في اسطنبول الأحد، بسبب خلاف يتعلق بمسعى حكومة طرابلس لاستعادة السيطرة على سرت. وقال المصدر إن «استخدام تركيا للوطية على جدول الأعمال».

وترصد التقارير كيف تسعى تركيا للتنقيب عن النفط فى شرق المتوسط، ما يعنى أن وجود قاعدة لها على سواحل مصراتة خطوة جديدة على طريق زيادة التوتر فى المنطقة.

وفي حديثه خلال مراسم بمناسبة بدء إبحار السفينة التركية فاتح للتنقيب عن النفط والغاز إلى البحر الأسود، قال وزير الطاقة التركي، فاتح دونميز، إن مؤسسة البترول التركية ستبدأ عمليات التنقيب فى مناطق شرقى المتوسط. وقال دونميز، إن سفينة التنقيب التركية الجديدة «القانوني» ستذهب أيضا إلى البحر المتوسط في وقت لاحق هذا العام.

في سياق متّصل، شكّك خبراء في القانون في قدرة ليبيا على قطع اتفاق مثل هذا مع تركيا في ظل عدم وجود قرار تشريعي بالموافقة أو الرفض مشيرين إلى أن موافقة المجلس الرئاسي على الاتفاقية السابقة الخاصة بترسيم الحدود البحرية لم يكن أكثر من محاولة للبحث عن فرصة له على الساحة السياسية على الرغم من معرفتهم أنها غير قانونية.

وقد سبق أن رفض البرلمان الليبي التصديق على اتفاق السراج - أردوغان، وأقر إحالة الموقعين على الاتفاقات البحرية والأمنية مع تركيا إلى القضاء بتهمة الخيانة العظمى، وبموجب «اتفاق الصخيرات» الموقع في ديسمبر (كانون الأول) 2015 برعاية الأمم المتحدة، فإنه يخوّل لرئيس الحكومة الليبية عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية شريطة أن تتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب المنتخب.

بالتالي فإنه بالرغم من التوافق السياسي بين حكومة السراج و السلطة التركية إلّا أن استغلال القواعد العسكرية سيطرح مأزقًا قانونيًا حقيقيًا أمام المجتمع الدولي خاصة في ظل الانقسامات الحادة بين مختلف القوى الدولية حول القضية الليبية مما سيجعل موافقة أحد الأطراف لتوظيف أجنبي للقواعد غير كاف.

شكّك خبراء في القانون في قدرة ليبيا على قطع اتفاق مثل هذا مع تركيا في ظل عدم وجود قرار تشريعي بالموافقة أو الرفض مشيرين إلى أن موافقة المجلس الرئاسي على الاتفاقية السابقة الخاصة بترسيم الحدود البحرية لم يكن أكثر من محاولة للبحث عن فرصة له على الساحة السياسية على الرغم من معرفتهم أنها غير قانونية.

بالرغم من التوافق السياسي بين حكومة السراج و السلطة التركية إلّا أن استغلال القواعد العسكرية سيطرح مأزقًا قانونيًا حقيقيًا أمام المجتمع الدولي خاصة في ظل الانقسامات الحادة بين مختلف القوى الدولية حول القضية الليبية مما سيجعل موافقة أحد الأطراف لتوظيف أجنبي للقواعد غير كاف.

بين الحرب وكواليس التفاوض:

سرت والجفرة تدفعان ضريبة الموقع

شريف الزيتوني

قدر سرت في ليبيا أن تكون مفصل المعارك منذ تحولات العام 2011. كأن المدينة أصبحت هدف المتصارعين لاعتبارات مختلفة. استراتيجية الموقع جعلتها مكانا للاحتراب الأهلي وهدفا لتنظيم داعش الإرهابي الذي مركز فيها «إمارة» تواصلت لأشهر طويلة قبل أن تتغير المعادلة الدولية والمحلية ويتم طرده منها. هي أيضا المدينة المنفتحة على شرق البلاد وغربها وهي القريبة من الحقول الكبرى لنفط البلاد.

التاريخ يسجل لسرت أنها مدينة العقيد معمّر القذافي، واسمها اقترن به في أغلب الفترات في أيام حكمه وحتى بعدها، وعلى ذلك كانت وجهة المسلحين إبان حرب 2011. بالنسبة إليهم في ذلك الوقت هي صورة للعقيد والتعامل معها كان على ذلك الأساس. الهجومات عليها كانت نوعا من النقمة وتم ارتكاب عشرات الجرائم في حق أهلها وبناها التحتية. حتى داعش تعامل معها كهدف أساسي لذلك السبب وغادرها ومشهد الخراب فيها هو الظاهر.

ولأن القدر أرادها أن تكون قلب المعارك خلال هذه السنوات، فإنها اليوم أيضا هدف لقوات الوفاق في معركتها مع الجيش الليبي، الذي كان قد سيطر عليها قبل أشهر في إطار معارك غرب البلاد. هي اليوم مدينة حاسمة في المعركة، لا الجيش مستعد لمغادرتها لقيمتها عنده حتى في مستقبل المعارك، ولا قوات الوفاق مستعدة لإيقاف تقدّمها مدعومة بغطاء جوي تركي، لأنها إن أعادت السيطرة عليها فذلك يعني الاقتراب من حقول النفط.

منطقة أخرى اليوم في قلب الصراع الدائر، وهي الجفرة. المكان الساكن في قلب البلاد وبوابتها الصحراوية. هو الذي تسهل عمليات السيطرة على المناطق الوسطى والشرقية. توجد فيه أكبر القواعد العسكرية، التي تعرّضت في أحداث 2011، إلى غارات جوية فرنسية، استنادا إلى القرار الأممي 1973، مما أدى إلى تدمير جزء كبير منها، لكنها بقيت موقعا لتمركز الجيش ومنها تسيّر العمليات العسكرية في اتجاهات مختلفة.

ووسط تطورات الأحداث وتدخلات الداخل والخارج لإيقاف نزيف الاقتتال،

قدر سرت في ليبيا أن تكون مفصل المعارك منذ تحولات العام 2011. كأن المدينة أصبحت هدف المتصارعين لاعتبارات مختلفة. استراتيجية الموقع جعلتها مكانا للاحتراب الأهلي وهدفا لتنظيم داعش الإرهابي الذي مركز فيها «إمارة» تواصلت لأشهر طويلة قبل أن تتغير المعادلة الدولية والمحلية ويتم طرده منها.

سرت اليوم مدينة حاسمة في المعركة، لا الجيش مستعد لمغادرتها لقيمتها عنده حتى في مستقبل المعارك، ولا قوات الوفاق مستعدة لإيقاف تقدّمها مدعومة بغطاء جوي تركي، لأنها إن أعادت السيطرة عليها فذلك يعني الاقتراب من حقول النفط.

مازالت سرت والجفرة على خط المواجهة. الجيش الذي يسيطر عليهما، أعلن مناطق غرب سرت مدينة عسكرية. ودعت غرفة عمليات الكرامة التابعة للجيش جميع المواطنين إلى عدم التواجد في المنطقة مع أخذ الحيطة والحذر، بما يعني أنها منطقة ساخنة تنذر بالتوتر في قادم الأيام، وسط تصريحات من الوفاق بأنها ستواصل معركتها نحوها.

الجيش الذي لا يريد خسارة مزيد من المواقع أعلن عن إرسال تعزيزات عسكرية إلى سرت، «لمساندة الوحدات العسكرية المتواجدة هناك، تحسباً لهجوم محتمل قد تشنه قوات حكومة الوفاق لانتزاع السيطرة على هذه المدينة الاستراتيجية الواقعة وسط ليبيا.» خطوة الجيش قد تعقبها خطوات أخرى لضمان مجال جغرافي حام في خارطة تداخلت فيها المصالح وأصبح التدخل الخارجي جزءا من اللعبة، حيث ظهرت خلافات بين أنقرة وموسكو تسببت في تأجيل زيارة وفد روسي كانت مقررة إلى تركيا للتباحث حول الملف الليبي.

والتدخل الخارجي تبيّنه التصريحات التركية التي تؤكد أن أنقرة أصبحت واقعا على الأرض في ليبيا، فهي تفكّر بشكل جدّي في أن تمركز قواعد لها تضمن مصالح ما كانت تحلم بها، وهذا ما أعلنه الناطق باسم الجيش أحمد المسماري في إفادة صحفية بالقول إن تركيا تسعى للسيطرة على غرب ليبيا، بهدف إقامة قواعد عسكرية وبحرية في مصراتة والوطية، في انصياع تام لحكومة في طرابلس المنسجمة تماما مع حليفتها ولا ترفض لها خيارا، وليس أدل على ذلك التحركات التركية في السواحل الليبية بناء على الاتفاقية السابقة مع السراج التي تمنح صلاحيات كبيرة في البلاد من بينها المشاركة في الحرب الدائرة.

روسيا أيضا لم يعد خاف أنها تفكّر في وضع يدها على الملف الليبي من خلال الانسجام مع خيارات الجيش، وقد كانت واضحة من خلال تصريحات وزير الخارجية سيرجي لافروف عند لقائه بنائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق

> منطقة أخرى اليوم هي في قلب الصراع الدائر، وهي الجفرة. المكان الساكن في قلب البلاد وبوابتها الصحراوية. هو الذي تسهل عمليات السيطرة على المناطق الوسطى والشرقية. توجد فيه أكبر القواعد العسكرية، التي تعرّضت في أحداث 2011، إلى غارات جوية فرنسية، استنادا إلى القرار الأممي 1973.
>
> ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇
>
> وسط تطورات الأحداث وتدخلات الداخل والخارج لإيقاف نزيف الاقتتال، مازالت سرت والجفرة على خط المواجهة.

بأن سرت والجفرة خطان أحمران، ولن تسمح موسكو بأي هجوم لإخراج القوات المسلحة منهما». وهو لقاء خلّف ردود فعل قوية في معسكر طرابلس ونال معيتيق ما ناله من انتقادات وصلت حتى منعه من الإدلاء بالتصريحات الصحفية عند عودته.

وفي محاولة لفهم الواقع بمناطق سرت الجفرة، يظهر جليا أنهما موقعان استرتيجيان من خلالهما يمكن لكل قوّة أن توجّه نفوذها. فالجفرة هي القاعدة العسكرية الأكبر نحو الصحراء والمناطق الوسطى والغربية، وسرت هي ذراع الساحل وبوابة حقول النفط التي تبقى دائما هي المحدد في الصراع الليبي، حيث أن امتلاك مفاتيح الإنتاج والتصدير يعني ضمان التحكم في العائدات التي تحرّك كل شئ في البلاد.

ربما لا يمكن الحسم في مستقبل المعارك على الساحة الليبية، لكن المؤكّد أن التوتر مازال على أشده بين طرفي النزّاع، ولا يمكن الحديث عن نهاية للأزمة إلا عندما يقتنع المتحاربون أن طريق السلاح مسدود وأن قاعات التفاوض هي أساس كل سلم أهلي في البلاد وربما تكون المبادرة المصرية الأخيرة جزءا من خرائط الطرق المرسومة إقليميا والهادفة إلى إنهاء لغة السلاح ومباشرة عملية سياسية تفتح صفحة جديدة من تاريخ البلاد.

ربما لا يمكن الحسم في مستقبل المعارك على الساحة الليبية، لكن المؤكّد أن التوتر مازال على أشده بين طرفي النزّاع، ولا يمكن الحديث عن نهاية للأزمة إلا عندما يقتنع المتحاربون أن طريق السلاح مسدود وأن قاعات التفاوض هي أساس كل سلم أهلي في البلاد.

عبد الستار حتيتة

الدولة الليبية مهددة بالغزو التركي

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد الباحث المصري المتخصص في الشؤون الليبية عبد الستار حتيتة أن الدولة الليبية مهددة بالغزو التركي بعد أن قام رئيسها رجب طيب أردوغان بإرسال آلاف الأطنان من الأسلحة لدعم حكومة الوفاق في مقابل حصول نظام أردوغان على أموال الليبيين وحذر حتيته في لقاء مع صحيفة المرصد من تنامي الخطر التركي على ليبيا ودول الجوار.

إلى نص الحوار:

كيف ساهم الدور التركي في تعقيد الأزمة الليبية؟

لقد أصبحت الدولة الليبية مهددة بالغزو التركي من نظام الرئيس رجب طيب أردوغان المتحالف مع الإرهابيين في المنطقة والعالم. لقد تمكن النظام التركي من شحن آلاف الأطنان من أحدث أنواع الأسلحة طوال الشهور الماضية من أجل الحفاظ على المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق التي تعتمد أساسا على الميليشيات وعلى الدعم التركي. لهذا بدا واضحا أن ليبيا وحكومتها في طرابلس ومن معها من ميليشيات، رهنوا أنفسهم للغازي التركي، في مقابل منح نظام أردوغان أموال الليبيين سواء تلك الموجودة في المصرف المركزي أو في الشركة القابضة للاتصالات أو في شركة الاستثمارات الليبية.

وبهذه الأموال الليبية أصبح الخطر يتنامى ويكبر ويهدد الشعب الليبي ودول الجوار ومنطقة البحر المتوسط ككل.

على هذه الوضعية وجد الجيش الوطني نفسه في مواجهة مباشرة في الحرب مع تركيا، العضو في حلف الناتو، وبدلا من مواصلة حربه مع الميليشيات المحلية في طرابلس، أصبح الجيش يعاني من الضربات التي توجهها له تركيا.

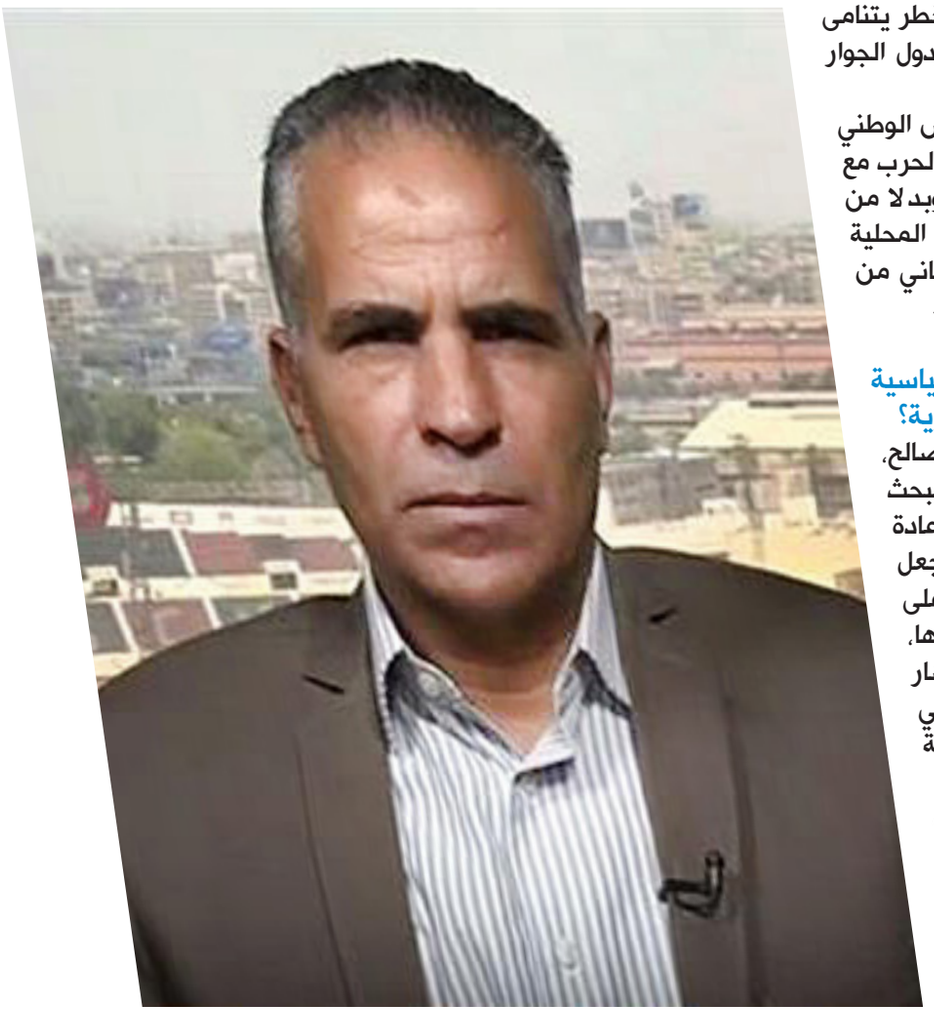

كيف سارت التطورات السياسية بالتوازي مع التحركات العسكرية؟

من هنا بدأ المستشار عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، في البحث عن مخرج، وأعلن عن اقتراح بإعادة هيكلة المجلس الرئاسي، ما جعل العديد من الأطراف الدولية وعلى رأسها تركيا واللوبي الذي معها، تحاول أن تستقطب المستشار صالح، لإضعاف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وهنا تدخلت مصر وجمعت صالح وحفتر، واستمعت إليهما، وبناء على ذلك أطلقت إعلان القاهرة، الموجه إلى العالم، من أجل التدخل للحفاظ على ليبيا من التدخل الأجنبي والحفاظ على وحدتها، وطرد الغزاة والمرتزقة، والعمل على تفكيك الميليشيات ومحاربة الإرهاب.

هل يمكن أن تقدم لنا قراءة تحليلية في المبادرة المصرية بشأن ليبيا من حيث أهم بنودها؟

أهم ما تتضمنه المبادرة أنها استلهمت الدستور الليبي القديم (دستور الاستقلال)، كما أخذت من تجربة نظام الحكم في العهد الملكي، والمبنية أساسا على التوزان في السلطة التنفيذية بين الأقاليم الثلاثة، برقة وفزان وطرابلس. لقد جرى إعادة طرح هذه الطريقة لإدارة الدولة، بما يضمن التوزيع العادل للمواقع القيادية وللثروة. وكذلك الفصل بين سلطة المجلس الرئاسي وسلطة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى وضع المبادرة لجدول زمني فيمخا يتعلق بإجراء الانتخابات، لوضع ليبيا على طريق الدولة المستقرة.

غالبية دول العالم رحبت بالمبادرة المصرية بشأن ليبيا في أي سياق قرأت ذلك؟

أعتقد أن معظم دول العالم رحبت بالمبادرة المصرية، باستثناء دول معروفة سلفا بمواقفها المنحازة للفوضى والإرهاب، مثل تركيا وقطر. وساهمت المبادرة في خنق النظام التركي والتضييق عليه من جانب من كانوا يتعاونون معه، مثل روسيا والولايات المتحدة.. وفي رأيي وجدت دول أوربية، لها خلافات مع تركيا، مثل اليونان وقبرص، في المبادرة، قوة دفع للاستمرار في محاصرة النظام التركي.. فقد قامت اليونان وإيطاليا على سبيل المثال بتوقيع اتفاقية ترسيم للحدود البحرية أدت إلى نسف ما سبق وقام به أردوغان مع السراج من ترسيم للحدود البحرية. كما أدى توزان المبادرة، واعتمادها على المقررات الدولية السابقة بخصوص ليبيا إلى تعاطي العديد من الدول والمنظمات معها باعتبارها أساسا جديدا للعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه في ليبيا. وبالطبع يمكن توقع أن تقوم بعد الأطراف الدولية، بوضع بعض المقترحات أو التدخل بالتعديل أو الحذف والإضافة على المبادرة المصرية. وأعتقد أن هذا يمكن أن يكون مقبولا لو جاء في حدود القواعد الأساسية للمبادرة، مثل وقف الغزو الأجنبي، وطرد المرتزقة إلى الوجهة التي جاءوا منها، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها للجيش الوطني، والاستمرار في محاربة الإرهاب.

البعض يرى أن المبادرة المصرية جاءت في وقت أصبح التدخل التركي في ليبيا يشكل تهديدا على كل من ليبيا ومصر.. إلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

تهدف المبادرة إلى تحقيق أمر مهم، وهو الحفاظ على الأمن القومي المصري والليبي، لأن كل منهما يرتبط بالآخر بشكل وثيق. لقد ظهرت المبادرة بعد أن أصبح التدخل التركي في ليبيا يشكل خطرا على الليبيين وعلى دول الجوار وعلى البحر المتوسط. وهنا لا يمكن القول أن المبادرة ظهرت بشكل مفاجئ أو ظهرت كردة فعل متعجلة. وإنما جاءت مبنية على تفاهمات سابقة، سياسية وعسكرية، لطالما قامت بها مصر مع الأطراف الليبية المختلفة من كافة المناطق سواء من الشرق أو الغرب أو الجنوب. وربما نذكر هنا جهود مصر في تقديم ورقة سياسية كخارطة طريق لليبيين في 2017، وورقة لتوحيد المؤسسة العسكرية في 2018. وكلها كانت محاولات ليبية برعاية مصرية. ولم يتحقق لها النجاح بسبب عراقيل من لوبي الشر، وبسبب عدم جدية المجتمع الدولي لحل الأزمة. وحين خرج إعلان القاهرة أخيرا، فإنه يبدو أنه استند إلى الخبرة المصرية الموجودة سلفا والمستمدة من تطلعات الليبيين على الصعيدين السياسي والعسكري، ولهذا تضمنت المبادرة العديد من البنود التي يمكن أن تؤدي إلى إنهاء الأزمة الليبية، بما في ذلك، على سبيل المثال، إيجاد تفاهمات بين العسكريين من خلال حوار خمسة زائد خمسة الذي ترعاه الأمم المتحدة.

برأيك من المسؤول عن تطبيق المبادرة؟

المبادرة ليست موجهة إلى طرف بعينه، أو إلى «الطرف الآخر» وإنما موجهة إلى

دول العالم المعنية بالملف الليبي، من روسيا إلى الولايات المتحدة، مرورا بأوروبا والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية. لهذا فإن مسؤولية تطبيق المبادرة أصبحت مسؤولية دولية. باختصار تمكنت مصر وبالتعاون مع الوطنيين الليبيين، بوضع الأطراف الدولية المختلفة أمام مسؤولياتها.. وهي تقول إن من يريد الحل فالحل موجود في المبادرة. وأعتقد أن الدول التي أصابها الملل والتعب من استمرار المشاكل في ليبيا، هي من ستساعد على وضع حد لهذه الأزمة، حتى لو كان هناك تعنت من تركيا أو الحلف الذي تعمل فيه.

على مدار السنوات الماضية قدمت العديد من المبادرات لحل الأزمة الليبية فهل المبادرة المصرية مختلفة؟

يبدو إعلان القاهرة اكثر تحديدا ووضحا من باقي المبادرات الدولية الأخرى. كما أن إعلان القاهرة تمكن من جمع التطلعات الدولية للحل في ليبيا، في بوتقة واحدة، ومنها مقررات الأمم المتحدة، واتفاق الصخيرات، واجتماع برلين، واجتماع جنيف الخاص بالعسكريين. قبل إعلان القاهرة كانت الصورة للحل في ليبيا تبدو ضبابية من كثرة المقترحات والاجتماعات والمبادرات الدولية، أما بعد إعلان القاهرة فأعتقد أن الصورة أصبحت واضحة أكثر من ذي قبل.

إلى أي مدى يمكن أن تدخل طرابلس في حالة من الصراع حال فشل تطبيق المبادرة المصرية؟

في رأيي أن فشل المبادرة سوف يُدخل طرابلس في دوامة من الاقتتال بين الميليشيات وبعضها بعضا وبينها وبين مرتزقة أردوغان، وهذا من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا، ومن شأنه أيضا أن يستدعي تدخلا دوليا تحت ذريعة فرض الاستقرار. وهذا على كل حال أمر غير طيب بالنسبة لليبيا والليبيين.

باحث في العلاقات الدولية:

الدور التركي في ليبيا منذ 2011

الدوافع والأسباب

حوار/ همسة يونس

رأى الباحث في العلاقات الدولية مصطفى صلاح، أن تركيا تتحرك بخطوات تدريجية نحو إحكام السيطرة الكاملة في مختلف المجالات الخاصة بليبيا مستغلة علاقتها مع حكومة الوفاق، مشيرا إلى أن تركيا تهدف إلى تطبيق ما يعرف بالعثمانية الجديدة أو الجيوستراتيجية الحضارية لتركيا من خلال ليبيا.

وللمزيد من التفاصيل حول تطورات الأزمة الليبية والدور التركي في ليبيا، كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، هذا الحوار مع الباحث في العلاقات الدولية مصطفى صلاح، وإلى نص الحوار:

كيف تابعتم التطورات الدولية الأخيرة حول الأزمة الليبية؟

تباينت المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة الليبية منذ اندلاع أحداث فبراير 1102، والتي تراوحت بين التدخل العسكري المباشر أو بالوكالة، ولكن بعد تفاقم الأوضاع الداخلية وانخراط عدد من القوى الإقليمية والدولية بصورة مباشرة في التأثير على مجريات الأوضاع الليبية، بدأت مرحلة جديدة من محاولات بعض الدول والتكتلات الإقليمية والدولية الانخراط مجددا في الأزمة مثل حلف الناتو الذي كان دوره واضحا بصورة كبيرة في أحداث فبراير، وساهم تدخله العسكري في الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، ولكن مع مرور الوقت تراجع هذا الدور بصورة تدريجية إلى أن حاول الحلف والقوى الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة عملوا على موازنة الأدوار الأخرى التي حاولت استغلال غيابهم لتعزيز نفوذها وخاصة روسيا.

وفي تقديري، أن التدخلات الدولية والإقليمية لعبت دورا مهما في تغيير موازين القوى الداخلية للأطراف المتنازعة، والتي قد تساهم في إطالة امد الصراع الداخلي.

ما تعليقك بشأن الصراع الدولي الإقليمي حول ليبيا.. دوافعه وأسبابه؟

ثمة مجموعة من المؤشرات التي تنطلق منها القوى الإقليمية والدولية تجاه الانخراط في الأزمة الليبية والتي في مجملها تعكس أهداف ومرتكزات توجهات هذه الدول، فـ ليبيا دولة محورية في شمال إفريقيا وغنية بالموارد الطبيعية وبخاصة الموارد النفطية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كبوابة خلفية للدول الأوروبية وما لها من أهمية في مواجهة تدفقات اللاجئين والهجرة غير الشرعية، بجانب كونها بوابة للدخول والتأثير في الكثير من الدول الإفريقية، وهذه العوامل ساهمت في زيادة مستوى التدخل الخارجي في الأزمة الليبية والتي تتمثل في بعض الدوافع، أهمها أن من يمكنه التأثير في الأزمة الليبية سيكون له فرصة أكبر لتعظيم نفوذه إقليميا ودوليا بصورة أحادية أو في مواجهة الدول الأخرى، كما أن الأسواق الليبية من الأسواق المهمة التي يمكن أن تساهم في زيادة مستوى الاستثمارات داخلها وتحقيق مستوى كبير من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي استدعى هذه الدول إلى محاولة الاستحواذ على مفاتيح تسوية الأزمة الليبية سواء بالتدخل العسكري المباشر أو من خلال دعم أحد الأطراف الداخلية التي تتماشى مع أهداف هذه الدول.

الصراع على غاز المتوسط.. هل هو كلمة السر في ملف التدخل التركي في ليبيا؟

من المؤكد أن الثروات النفطية المكتشفة حديثا في منطقة شرق المتوسط ساهمت بصورة كبيرة في زيادة الأهمية الاستراتيجية لليبيا، خاصة وأن هذه المنطقة تشهد صراعات قديمة حول ترسيم الحدود البحرية بين دول هذه المنطقة، وهو ما دفع بعض الدول وخاصة تركيا إلى الاتجاه إلى ترسيم حدودها البحرية وإن كانت بصورة غير شرعية للحصول على امتيازات اقتصادية في هذه

المنطقة، متجاوزة بذلك السيادة البحرية للعديد من دول هذه المنطقة وخاصة اليونان.

وضمن نفس السياق فإن الدول الأوروبية في حاجة إلى الاعتماد على هذه الإمدادات النفطية المكتشفة حديثا كبديل عن الغاز الروسي وخاصة أن الجانبين يشهدان توترات متصاعدة في العديد من قضايا المنطقة، ولتحقيق ذلك يجب أن تتجه نحو تعزيز دورها في الداخل الليبي كبداية لموازنة الأدوار الأخرى في الإطار الذي يخدم مصالحها وهذا الأمر ظهر جليا من خلال إعلان مؤتمر برلين ومساره السياسي بالإضافة إلى المبادرات الإيطالية والفرنسية الهادفة إلى إيجاد مخرجات للعملية السياسية في ليبيا.

كيف بدأ الدور التركي في ليبيا منذ عام 1102 وحتى الآن؟

الدور التركي في ليبيا بدأ اقتصاديا منذ عام 1102 للحفاظ على الشركات والاستثمارات الخاصة بها واستمر هذا الدور سياسيا وعسكريا، حيث كان الدور التركي حاضرًا وبقوة منذ اندلاع الأزمة الليبية ولكن من أجل الحرص على المصالح التركية الاقتصادية في ليبيا التي تقدر بنحو 51 مليار دولار، كما تشكل السوق الليبية أبرز أهم النشاطات التركية ويوجد نحو 021 شركة تركية. وبعد سقوط النظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي اتجهت سياسة تركيا تجاه تقديم الدعم للتنظيمات المسلحة الممثلة في حزب العدالة والبناء المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، و«ميليشيات» مدينة مصراتة في الغرب الليبي، ومن قبل قدمت أنقرة الدعم للجماعات المسلحة في تحالف «فجر ليبيا» في مواجهة «عملية الكرامة» التي أطلقها الجيش الليبي في مايو 4102، بقيادة «خليفة حفتر»، وهو ما تسبب في توتر علاقاتها مع الشرق الليبي، حيث وجه قائد الجيش الليبي في الشرق «خليفة حفتر» اتهامات لتركيا بدعم «الإرهاب» في ليبيا، وأصدرت حكومة الشرق الليبي قراراً بإيقاف التعامل مع كافة الشركات التركية في ليبيا رداً على سياساتها الداعمة لتحالف «فجر ليبيا».

ومن ثم فإن تركيا تتحرك بخطوات تدريجية نحو إحكام السيطرة الكاملة في مختلف المجالات الخاصة بليبيا مستغلة علاقتها مع حكومة الوفاق.

ماذا بشأن الصراع بين روسيا وتركيا في ليبيا؟

تركيا وروسيا، يتعاونان كما يتنافسان، فكليهما قوتان مؤثرتان في العديد من الملفات في سوريا وفي علاقة تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وتمثل ليبيا بمثابة ساحة جديدة للتنافس فتركيا تهدف إلى تطبيق ما يعرف بالعثمانية الجديدة أو الجيوستراتيجية الحضارية لتركيا، ومن ناحية روسيا فإنها تهدف إلى الوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط، كما أن اختلاف توجهاتهما في سوريا سوف ينعكس بصورة كبيرة على علاقاتهما في ليبيا ولكن دون الصدام المباشر، فكليهما يحاول الحفاظ على نوع من أنواع الاستقرار التكتيكي في علاقاتهما الثنائية.

ما هي الضغوطات الدولية التي تعرض لها الجيش الليبي للانسحاب من مواقعه في الغرب الليبي؟

فيما يخص انسحاب الجيش الليبي من بعض المناطق التي سيطر عليها خلال عمليتي الكرامة وطوفان الكرامة، فإن هذا الانسحاب ما هو إلا انسحاب تكتيكي ويؤكد على ذلك عدم وجود خسائر في الأرواح والمعدات، ولكن عند النظر إلى

خريطة الامدادات التركية إلى حكومة الوفاق و«ميليشياتها المسلحة» فإن هناك دعم كبير بالمعدات والأسلحة والمرتزقة وهو الأمر الذي قد يكون الدافع الأساسي وراء هذا الانسحاب التكتيكي تمهيدا لإعادة الهجوم وهو ما تم إعلانه من جانب المتحدث الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري.

ما هو الموقف الأمريكي الفعلي في ليبيا.. والموقف الروسي؟

هناك تساؤلات عديدة حول حقيقة موقف حلف الناتو، وأيضًا الموقف الأمريكي مما يحدث في ليبيا، ومطالبة البعض بضرورة أن تكون هناك استراتيجية للحلف وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد ما تراجع نفوذهما في التأثير على مجريات الأوضاع الليبية، فالولايات المتحدة فعلت نفس الشئ الذي قام به الحلف؛ حيث تراجع الاهتمام الأمريكي بالملف الليبي وتطوراته بعد مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز في 11 سبتمبر 1102 ببنغازي.

وضمن السياق ذاته فقد تكون هناك استراتيجية أمريكية قائمة على الاعتماد على مفهوم إدارة الظل من خلال حلفائها الأطلنطيين، والتي ترتكز بصورة أساسية على أن واشنطن تقوم بالتأثير في الأوضاع بصورة غير مباشرة ولكن من خلال حلفائها، وهو الأمر الذي تجلى بصورة واضحة عندما تم اسناد مهمة إسقاط النظام الليبي السابق للحلف دون المشاركة بصورة مباشرة في إعادة بناء الدولة وهو الأمر الذي تسبب في النهاية إلى انخراط بعض القوى الإقليمية والدولية للتأثير في مجريات الأوضاع الليبية.

فهناك تراجع النفوذ الغربي بصورة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وعلى الرغم من النشاط الكبير الذي تقوم به كل من حلف الناتو والولايات المتحدة في الكثير من أزمات المنطقة في سوريا وفي إيران ومنطقة الخليج العربي، بيد أنه لم يصدر أي اهتمام حقيقي من الولايات المتحدة بما يحدث في ليبيا، وقد يكون التحرك الأمريكي جاء من خلال دعمه لتركيا بصورة غير مباشرة للتدخل لموازنة الدور الروسي هناك.

في ظل تصريحات فرنسا الأخيرة.. ما مدى قدرة فرنسا على مواجهة الأطماع التركية؟

هناك تحركات حثيثة من جانب الدول الأوروبية بصورة عامة، وفرنسا على وجه التحديد نحو الانخراط بصورة مباشرة في التأثير على مجريات الأوضاع الداخلية والخارجية ذات الصلة بالأزمة الليبية، وقد دعت فرنسا إلى مبادرات عديدة من جانبها للوصول إلى تسوية للأزمة كما شاركت في المؤتمرات الخاصة بليبيا، وفي تقديري أن الدبلوماسية الفرنسية أصبحت نشطة بصورة كبيرة في الأزمة الليبية خاصة في ظل التصريحات الكثيرة الرافضة للتدخل العسكري التركي بشقيه المباشر وغير المباشر.

وأخيرا.. الدور الإيراني والملف الليبي؟

بالنسبة لإيران فإن دورها محدود مقارنة بباقي الدول المنخرطة في الأزمة الليبية، وذلك لاختلاف التركيبة السكانية هناك وغياب المكون الشيعي الذي يعد المحرك الأول لسياسة إيران الإقليمية نحو تعزيز نفوذها، ولكن قد تنخرط إيران في ليبيا لعدة أسباب أهمها موازنة الدور التركي هناك، واستغلال غياب الدور الأمريكي المؤثر في التأثير عليها وأيضا في ظل محدودية الدور الأوروبي حتى الآن.

كاريكاتير

محمد قجوم